

الاتحاد اللبناني الكندي لحقوق الإنسان

تورنتو - كندا

٢٠٠٤/٢/١٦

إلى متى الظلم والاضطهاد

إن الاتحاد الكندي اللبناني لحقوق الإنسان يستنكر بشدة حملة الاضطهاد المنظمة والمستمرة التي يقوم بها أهل الحكم في لبنان ضد أفراد ومناصري وقياديين المجموعات السـيادية التي تطالب من خلال أرقى الوسائل السلمية والحضارية باحترام الحريات والقوانين، وتنفيذ القرار الدولي رقم ٥٢٠ وباستعادة السيادة والحرية والاستقلال.

لقد بات واضحاً لكل صاحب ضمير ووجدان أن الهدف الأساسي لهذه الحملة الظالمة هو إسكات الأصوات الحرة وإضفاء حالة من الرعب والذبت والقمع على البلد من خلال انتهاكات قانونية وإنسانية فاضحة تقوم بها القوى الأمنية بالتنغم التام مع القضاء المسيس والاستنسابي. في هذا السياق أصدر قاضي التحقيق العسكري سميح الحاج قراراً اتهامياً بحق ١١ شخصاً من مؤيدي القوات اللبنانية بينهم عسكريين بحجة مخالفتهم التعليمات العسكرية، وتأبيدهم لحزب "منحل"، وأحالهم إلى المحكمة العسكرية الدائمة طالباً عقوبة السجن لهم حتى ثلاثة أشهر، كما أحال إلى نفس المحكمة آخرين بتهم مماثلة، وورد في تفاصيل القرار الاتهامي أن معلومات توفرت لفرع المعلومات عن قيام عدد من ناشطي القوات اللبنانية المنحلة بعقد اجتماعات في محلة القبة في منزل شخص هو على اتصال دائم بستريدا جعجع، وهو يقوم بنقل المعلومات، والتوجهات إلى الناشطين، ويتردد بصورة دائمة إلى مبنى الجامعة اللبنانية. إن الاتحاد يحذر من مغبة التعدي الفاضح على الحريات ومن عواقب الانسحاق وراء هذا المنحى القومي المتمثل بالملاحقات المنظمة وما يرافقها من إذلال وإرهاب يستهدف الشباب السيادة. هذا ويتساءل الاتحاد عن القيمة التي ستبقى للبنان إذا ما فقد أبنائه حرية الموقف والكلام.

الاتحاد يطالب أهل الحكم في بيروت بضرورة وقف ملاحقة الأبرياء والأشراف من الشباب وبضرورة الإفراج الفوري عن الذين تم اعتقالهم اعتباطاً، واحترام الدستور والتقييد ببنود شرعة حقوق الإنسان.

الناطق الرسمي

الياس بجاني